سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: دور المنظمة العالمية للتجارة في تهيئة التحولات التجارية لتشكيل العولمة

ثانياً: آثار تطبيق الاتفاقات الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة

أولاً: دور المنظمة العالمية للتجارة في تهيئة التحولات التجارية لتشكيل العولمة

تمثّل منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية للثالوث المؤسساتي، المؤطِّر للاقتصاد العالمي؛ حيث يُعتبر مبدأ «حرية التجارة» هدف المنظمة، فهي تقود حركة تحرير التجارة العالمية بهدف تسريع عملية العولمة.

لقد حلّت منظمة التجارة العالمية محلّ اتفاقية «الغات» كمراقب مؤقت للتجارة العالمية، وباشرت مفاوضات شاقّة ومعقّدة آخرها استمرت ٧ سنوات (١٩٨٦-١٩٩٣) اشتهرت باسم «جولة الأورغواي» نتيجة ظروف دولية متغيِّرة كزيادة حدّة الصراع بين الدول الصناعية حول الأسواق الخارجية، وظهور قوى اقتصادية جديدة آسيوية أدّت إلى تدهور النفوذ الأمريكي.

فكانت نقطة تحوّل مهمة في نظام التجارة العالمية، وهو تحوّل أضفى على الاقتصاد العالمي بعداً جديداً؛ إذ كان في اتفاقية «الغات» الالتزام الطوعي والمتبادل بين أعضائها دون وجود جهة مكلَّفة بتطبيق ومراقبة السياسات التجارية، أما في المنظمة العالمية للتجارة فقد تمّ إيجاد هيئة لتسوية النزاعات وجهاز لمراقبة ومتابعة السياسات التجارية، «كما أن المنظمة العالمية للتجارة قد أرغمت من الآن فصاعداً، بلدان الجنوب على قبول أيّ استثمار أجنبي وأن تُعامل كل شركة أجنبية تعمل على أراضيها، كأيّ شركة وطنية، سواء كان ذلك في الزراعة والمناجم، أم في الصناعة والخدمات، وأن تلغي حقوقها الجمركية

ونظام حصص الاستيراد على كل البضائع، بما في ذلك المنتجات الزراعية، كما أجبرتها على إزالة كل العراقيل غير الجمركية في وجه التجارة»[1]، ومما لا شك فيه أن تحرير التجار العالمية، يترتب عليه أن تعمل أسواق الدول الأعضاء في المنظمة وفقاً لنظام موحَّد تجاه باقي دول العالم.

إن منظمة التجارة العالمية وضعت قواعد تغطي تجارة السلع بالإضافة إلى مجالات جديدة (لم تشملها الغات) تمثّلت في الاتجار في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ومعايير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

١. تحرير التجارة في السلع:

- **السلع الزراعية:** حيث يتم تحرير التجارة الدولية في المحاصيل والمنتجات الزراعية، على أن يكون هذا التحرير في قطاع الزراعة تدريجياً خلال فترة ٦ سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و١٠ سنوات بالنسبة للدول النامية[2]، وتحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية؛
- **السلع الصناعية:** حيث تم تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٣٣٪ على أن يتم الخفض خلال ٥ سنوات؛
- **المنسوجات المتعددة الألياف:** تم إلغاء هذا الاتفاق تدريجياً على مدى ١٠ سنوات.

٢. التجارة في الخدمات:

كان إدراج التجارة في الخدمات انعكاساً لأهميتها المتزايدة في الاقتصاد العالمي، «ففي الفترة (١٩٨٢-١٩٩٢) زادت الصادرات العالمية من الخدمات بمعدل ٥, ٩٪ بالمتوسط؛ في حين بلغ معدل الزيادة في صادرات السلع ١, ٧٪»[3]، كما تبلغ نسبتها في التجارة العالمية حوالي ٢٠٪[4]، مثل: الخدمات المالية، خدمات الاتصالات، خدمات السياحة والسفر والنقل...

---

(١) ادوارد غولد سميث، «انتعاش الشركات الكولونيالية»، مجلة معالم الاقتصاد والتجارة والعولمة، مرجع سابق، ص: ١٤٠.

(٢) نبيل حشاد، «الغات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية»، سلسلة رسائل البنك الصناعي، ع٤٢، سبتمبر ١٩٩٤، ص: ٣٢.

(٣) ريتشارد هارمسن، «جولة أوروغواي: نعمة للاقتصاد العالمي»، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٥، ص: ٢٣.

(٤) نبيل حشاد، مرجع سابق، ص: ٤٠.

٣. حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة:

توجد علاقة وثيقة بين حقوق الملكية الفكرية والتجارة؛ وذلك لأن السلع والخدمات هي نتاج فكري أُنفق عليه الكثير من خلال الأبحاث والدراسات؛ حيث تزايدت أهميتها في التجارة الدولية. «فبالنسبة لمجموعة السبع الكبار، ارتفع إجمالي دخل الملكية الفكرية من ١, ٧٪ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٩١ »[١]؛ حيث تم التركيز على حماية هذه الحقوق نتيجة تضرُّر بعض الدول المتقدمة منها بسبب تزايد الغش والتزوير والتقليد في العلاقات التجارية وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية وحقوق النشر والتأليف.

٤. التدابير الاستثمارية المتعلقة بالتجارة:

لعب الاستثمار الأجنبي دوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي؛ خصوصاً في العقدين الأخيرين؛ حيث أعطت الدول حوافز لتشجيع الاستثمارات بها، لكن منظمة التجارة العالمية وضعت قيوداً لهذه المزايا التي تقدَّم للاستثمارات الأجنبية، فعلى سبيل المثال «أن الدولة المستضيفة للاستثمار الأجنبي تشترط على المستثمر الأجنبي أن يستورد المواد التي يحتاجها لأغراض عملياته الإنتاجية بنسبة معيّنة من قيمة صادراته، وأحياناً تشترط بعض الدول أن لا يستورد المستثمر الأجنبي أكثر ممّا يصدِّر»[٢]، وهذا ما يُطلق عليه شرط التوازن التجاري، بالإضافة إلى شرط المحتوى المحلي وحدود التصدير وتوازن العملات الأجنبية.

ثانياً: آثار تطبيق الاتفاقات الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة

بالرغم من أن الوقت مازال مبكِّراً لتحديد آثار تطبيق الاتفاقات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية؛ إلا أن بعض الدراسات حاولت تقدير المكاسب التي سوف تعود على العالم، من بينها الدراسة التي قام بها «غولدين وكودسن

---

(١) ريتشارد هارمسن، مرجع سابق، ص: ٢٣ .

(٢) نبيل حشاد، مرجع سابق، ص: ٤٥ .

ومنزبروغ» سنة ١٩٩٣ لتقدير مكاسب الدخل التي سوف تعود على الدول المختلفة، وقد كانت نتيجة الدراسة أن الدخل سوف يزيد بمقدار ٢٣١ دولار في عام ٢٠٠٢، وهو ما يعادل تقريباً ١٪ من الدخل العالمي في عام ١٩٩٢[١]، وسوف يكون توزيع هذا الدخل كما يلي:

جدول ٤: توزيع الدخل العالمي على الدول المختلفة

(الوحدة: مليار دولار)

مكاسب جولة أورغواي	الدخل المقدّر
دول المجموعة الأوربية	٦١
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٦
اليابان	٢٧
كندا	٤
أستراليا ونيوزيلندا	٢
دول أوربا الغربية وغير الأعضاء في دول المجموعة الأوربية	٨
الدول في مرحلة التحول الاقتصادي (تشمل دول الاتحاد السوفياتي سابقاً ودول أوربا الشرقية)	٣٧
الدول النامية	١٦
مصدّرون زراعيون باستثناء المشار إليه سابقاً	١٢
مستوردون زراعيون باستثناء المشار إليه سابقاً	٧
المجموع	**٢١٣**

المصدر: نبيل حشاد، مرجع سابق، ص: ٧٧.

والجدير بالذكر أن الدراسة السابقة أشارت إلى أن هناك بعض الدول النامية سوف تخسر أثناء تطبيق الاتفاقية؛ حيث ستخسر دول إفريقيا جنوب الصحراء «حوالي ٢,٦ مليار دولار وكذلك أندونيسيا بمقدار ١,٩ مليار دولار، بالإضافة إلى بعض جزر الكاريبي»[٢].

كما يُلاحَظ من نتائج الدراسة أن معظم الفوائد سوف تعود على الدول المتقدمة بينما أقلّها سوف يعود على الدول النامية.

وتوصلت دراسة أخرى قامت بها «أمانة الغات» إلى نتيجة مفادها «أن جميع

(١) المرجع السابق، ص: ٧٧.
(٢) المرجع السابق، ص: ٧٨.

الدول المشاركة في الاتفاقية ستستفيد استفادة مباشرة واستفادة غير مباشرة، ويجب أن يُؤخذ في الحسبان الآثار أو الاستفادة غير المباشرة التي سوف تكسبها الدول النامية من تحرير تجارتها، وتتمثل في زيادة درجة المنافسة في التجارة العالمية؛ ومن ثمّ فإن الدول النامية سوف تعمل على تحسين مستوى إنتاجها واستغلال الموارد المتاحة لديها أفضل استغلال ممكن؛ وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وينعكس ذلك إيجاباً على الناتج القومي الإجمالي؛ ومن ثمّ مستوى معيشة الأفراد »[١].

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات التي أُجريت حول تأثيرات «تحرير التجارة» في اقتصادات الدول النامية تمّت تحت غطاء المنظمات الدولية أو بتمويل منها، وهي مسألة تحتاج إلى تأكيد في عالم الحقيقة.

وتشير مجلة التمويل والتنمية إلى أن «ازدياد اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يمثّل فرصة كبرى قد تكون أهم الفرص للنهوض برفاهية البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء على المدى الطويل؛ حيث إن للعولمة آثاراً عميقة على البلدان النامية، فهي تخلق فرصاً جديدة هامة: إقامة أسواق للتجارة، إيجاد مجموعة كبيرة من السلع وتدفقات أكبر من رؤوس الأموال الخاصة للداخل، وتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا »[٢].

إلا أن «يوسف صايغ» يرى أنه «في إطار منظور العولمة لتحرير التجارة الخارجية فالبلدان الصناعية المتقدمة يلائمها كل الملاءمة التشديد على أولوية تحرير التجارة؛ فهي تُنتج الكثير من السلع والخدمات القادرة على المنافسة في التجارة العالمية، ثم إن قدراتها الإنتاجية المتفوقة ذات سعة أكبر بكثير من قدرة أسواقها الداخلية على الاستيعاب؛ ولذلك فإن انفتاح الأسواق الأخرى أمامها سيكون في مصلحتها »[٣]، كما أن الاعتماد المتبادل لا يعدو في حالات كثيرة أن يشكّل في الواقع تبعية الضعيف والمتخلّف للقويّ والمتقدّم.

(١) المرجع السابق، ص: ٨٠-٨١.

(٢) ضيا قريشي، «العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة»، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٦، ص: ٣١.

(٣) يوسف صايغ، «الاقتصاد العربي على عتبة القرن الواحد والعشرين»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (١٩٩٦/٦)، ص: ٢٧؛ ٣٢.

لا شك أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لها أهميتها في المفاوضات الدولية داخل منظمة التجارة العالمية، بما يؤمّن للتكتُل تحقيق مصلحة أعضائه في مجال التجارة العالمية؛ حيث تمكّنت هذه التكتلات الاقتصادية من تعزيز مواقفها في المناقشات والمباحثات، بعد أن توصّلت واتفقت فيما بينها (أي بين الدول الأعضاء) على تحديد سياسات عامة لمنطقتهم ودعم هذه السياسات بالقوة الاقتصادية للمنطقة؛ أي أن «القوة الاقتصادية ووحدة الهدف» هو شعار النجاح في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، فقد «نجحت الولايات المتحدة في فرض تحرير قطاعات رئيسية من الإنتاج على الدول الصناعية الأخرى، وبشكل خاص المواصلات والمعلوماتية، التي تحظى فيه بالتفوق النسبي، في حين نجحت أوربا لضمان مصالحها في العديد من القطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعية، وفرضت أيضاً قاعدة «استثناء الثقافة» من تطبيق قاعدة حرية التجارة (...) وكان الهدف هو: حماية الإنتاج السينمائي الأوربي، وضمان الحضور الثقافي والهوية الثقافية الأوربية، في مواجهة الزحف الكاسح للغة والثقافة الأمريكية»[1].

ويُلاحَظ أن الخطاب الداعي إلى الاحتماء من الغزو الثقافي ليس مقتصراً على الدول النامية فقط؛ ولكن المخاوف من شبح العولمة امتدّ أيضاً إلى الدول المتقدمة وإلا كيف نفسِّر طلب إدراج بند «استثناء الثقافة» في منظمة التجارة العالمية.

إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لحرية التجارة هو القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة للدول النامية والتي لا تقوى على مواجهة المنافسة القوية وغير المتكافئة في الأسواق المعولمة؛ من جانب المنتجات اليابانية والغربية، والعواقب الاجتماعية لذلك معروفة ومن بينها الاستغناء عن العمالة التي تعمل في هذه الفروع.

إن حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، لها أثر سلبي على اقتصادات الدول النامية بالنسبة لتحويل التكنولوجيا إليها، والاستفادة في هذا المجال

(١) برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين»، مجلة المستقبل العربي، ع٢٣٢، (١٩٩٨/٦)، ص: ١٧.

سوف تكون للدول المتقدمة فقط.

لقد كرّست منظمة التجارة العالمية الحرية المطلقة للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال دون تمييز باستثناء تنقُّل الأشخاص؛ بسبب كون الهجرة على عكس اتجاه البضائع والسلع؛ أي أنها من الدول النامية نحو الدول المتقدمة وليس العكس، وهذا مظهر من مظاهر الانتقائية التي تميِّز العولمة.

وكان من المفروض أن تحترم الدول الصناعية المتقدمة أهداف منظمة التجارة العالمية وقواعدها ومبادئها من أجل تقدُّم ملموس وعدالة حقيقية في المبادلات التجارية العالمية، والعمل على الحدّ من النتائج السلبية التي انعكست على معظم الدول النامية، غير أنه لوحظ تناقض صارخ بين تلك المبادئ والأهداف التي أُنشئت من أجل تحقيقها على أرض الواقع.